نهوض المرأة والاصلاح الاجتماعى والاقتصادى والسياسى

مؤتمر قضايا الاصلاح العربى
الرؤية والتنفيذ

مكتبة الاسكندرية

12-14 مارس 2004

يعتقد البعض ان النظام الأبوي الذى هو أساس المجتمعات الحديثة هو أساس التعصب ضد المرأة إذ يفرض سلطة الذكور على الإناث والأطفال داخل الأسرة وتساند جميع تنظيمات المجتمع الإنتاجية والسياسية والثقافية والتشريعية هذه السلطة فتصبغ كل العلاقات الاجتماعية وبالتالي شخصية الأفراد. وتكمن جذور النظام الأبوي في التنظيم الأسرى والدور الإنجابي للإنسان كما حدده التاريخ .

وهناك من ظواهر التغيير في جميع أنحاء العالم ما يدل على ما تعانيه الأسرة في النظام الأبوي مع نهاية الألفية الثانية من تحدٍّ يعكسه الازدياد في عمالة المرأة ووعيها بما لها من حقوق إنسانية بدأ ونما بشكل واضح منذ الستينات. زاد وعى النساء وشعورهن بالمساواة مع الرجل و امتلاكهن لأجسادهن وحريتهن في اختيار طريقة حياتهن. وامتد هذا الوعي من بلاد الغرب إلى بلاد العالم الثالث ومنها الدول العربية بشكل واسع وكبير. مثل هذا التغير يمثل دون مبالغة نوعا من الثورة تصل إلى جذور المجتمع إذ تتناول قضية الهوية ذاتها ، ومن الصعب ارتدادها أو الرجوع فيها. ولا يعنى هذا ان التعصب ضد المرأة قد انتهى أو ان التمييز ضدها وضد الأطفال قد مضى عهده. فبينما بدت بعض مظاهر الإنصاف للمرأة خاصة من خلال التشريعات والدساتير ، وبينما تستطيع المرأة الآن اغتنام فرص العمل نتيجة لما وصلت إليه من تعليم إلا انها لاتزال لا تستطيع ممارسة

كل حقوقها الانسانية. لذا فان الحركة النسوية لتحرير المرأة لن تكون بغير مقاومة ولن تتحقق دون أن تدفع الثمن بعض الأسر. وعلى أى حال فبالرغم من هذا الصراع الذى قد ينشأ بين الجنسين نتيجة لما يحدث من تغيير في منظومة القيم المجتمعية فإن نهوض المرأة أصبح ملموسا في العالم كله، و له بلا شك نتائجه وأثره في المسيرة التاريخية وفى التجربة الإنسانية وعلى الأخص توزيع القوى والنفوذ وتشكيل شخصية المواطن.

ويتساءل البعض عن العوامل التى دفعت بقضية المرأة ووضعها في المجتمع إلى قائمة الأولويات. فالقضية قديمة كما يعرف الكل ولكنها لم تكن بالشكل الذى تطرح به حاليا. هناك أربعة عوامل ساعدت على ذلك فى كل العالم أولها ما حدث من تغير في النظام الاقتصادي وصاحبه من زيادة فرص التعليم أمام المرأة. والعامل الثانى هو التقدم التكنولوجى في علوم البيولوجى والفارماكولوجى والطب. هذا التقدم الذى سمح بالتحكم في الحمل وإنجاب الأطفال . والعامل الثالث هو قيام الحركات النسوية ونشاطها المتزايد وبشكل واضح في أوائل السبعينات وانعقاد أول مؤتمر عالمى للمرأة في المكسيك تحت شعار " المساواة والتنمية و السلام " . وعبر ذلك عن استقلالية الحركة النسائية عن الحركات الأخرى مثل الحركة العمالية والحركات السياسية التى سيطر عليها الرجال. أما العامل الرابع فهو انتشار أفكار العولمة والتواصل بين أصوات النساء وتبادل خبراتهن وسهولة التقائهن في مختلف أنحاء العالم والأقاليم.

وباختصار يعتقد الكثيرون ان هناك أزمة تواجه الأسرة داخل النظام الأبوي وأن نموذج الأسرة التقليدي المبنى على سيادة وسلطة الرجل يواجه بعض التحدي. ومن مظاهر هذ1ا التحدي تفكك الأسرة بسبب الطلاق أو الانفصال بين الزوجين كدليل على عدم الرضا عن الاستمرار الأبدي للعلاقة الزوجية. ويؤدى الزواج الثاني للرجل أو المرأة إلى نوع من الخلل في علاقة السيطرة بين الأب والأطفال. ومن مظاهر التحدي وتفكك الأسرة زيادة عدد النساء اللائى بدون أسر زيادة كبيرة في كثير من بلاد العالم ومنها الدول العربية. ومن مظاهر الأزمة التى تعترى النموذج التقليدي للأسرة الأبوية تأخير سن الزواج واتجاه كثير من النساء إلى تأخير سن الإنجاب أو الحد من عدد الأطفال أو عدم الإنجاب كلية من جانب شرائح اجتماعية معينة. وبالرغم من عولمة الحركة النسائية إلا أنه لا يزال هناك اختلافات بين الحركات النسائية في بلدان العالم. ففي أوروبا وكندا و أمريكا واستراليا على سبيل المثال تظهر حركات تؤيد الجنسية المثلية كجزء من نهوض المرأة في حين توجد حركات أخرى تركز على المساواة والتمكين والعمل والسياسة والتشريع. أما في دول العالم الثالث والدول العربية فالأمر مختلف ومعقد إذ تتميز الحركات النسائية كنشاط للصفوة والنخبة من النساء وإن ضخمت وسائل الأعلام دورهن بشكل يفوق عددهن. ولعل ما يحسم الموقف هو ظهور جمعيات على مستوى القاعدة كثيرة العدد تهتم بقضية المرأة.

وقد مضت عدة سنوات منذ انعقد مؤتمر بكين فى سبتمبر1995. وأدت التغيرات التى مر بها العالم وكذلك المجتمع العربى إلى تطور وتحديد للكثير من القضايا ومن بينها قضايا المرأة وبدأ يظهر اطار فكرى جديد لمناقشة تلك القضايا .وأصبح واضحا لدى غالبية الدول ومن بينها كثير من الدول العربية أن المشكلة الأساسية والأصلية للمراة تكمن فى طبيعة عملية إدارة شئون المجتمع والدولة (Governance) التى لا تعطى للمرأة موقعا مؤثرا بها. ويعبر عن هذا الموقع الضعيف تواجدها الواهى من حيث الحجم والمستوى داخل مؤسسات إدارة شئون المجتمع والدولة وعدم قدرتها على توجيه هذه المؤسسات للتعبير عن مصالحها. ويأتى هذا التواجد الواهى نتيجة لعدم امتلاكها لنفوذ وقوة يعمل حسابهما ويفرضان تواجداً قوياً لها فى تلك المؤسسات.

وهناك ثلاث جهات اساسية تشترك فى عملية إدارة شئون المجتمع والدولة هى الحكومة والقطاع الخاص والقطاع المدنى وتمارس الحكومة دورها من خلال مؤسسات تابعة لها ولكل مؤسسة من هذه المؤسسات سلطة معينة تابعة لازمة لعملية إدارة شئون المجتمع. هذه المؤسسات هى المؤسسات النيابية

والمؤسسة القضائية والمؤسسة التنفيذية. كما لاتزال المؤسسة الإعلامية تابعة للحكومة. وفيما يلى توضيح لوضع المرأة العربية فى تلك المؤسسات.

وضع المرأة فى المؤسسات النيابية :

هناك أشكال من المؤسسات النيابية مسئولة عن سن التشريعات فى الوطن العربى مثل مجلس الشعب فى مصر والبرلمانات فى الدول العربية الأخرى. وهناك مجلس الشورى بمصر الذى يناقش التشريعات ولكنه لا يملك سلطة سنها .وهناك أيضا المجالس المحلية المسئولة عن الإدارة المحلية. وتختلف الدول من حيث نظام الحكم ومن حيث وجود هذه المؤسسات ومن حيث ممارسة حق الانتخاب والترشيح لهذه المؤسسات .فهناك دول لا يمارس فيها المواطنون من الجنسين هذا الحق فى حين للرجل حق ممارسة هذا الحق دون المرأة مثل الكويت. أما الدول العربية الأخرى التى حصلت المرأة فيها على هذا الحق فيرجع ذلك إلى عام 1926 فى لبنان ويرجع ذلك إلى الخمسينات والستينات فى دول عربية أخرى.

وعلى وجه العموم تحتل المرأة العربية عددا محدودا من المقاعد فى المؤسسات النيابية تصل إلى حوإلى 5 بالمائة من اجمإلى هذه المقاعد بالمقارنة بحوإلى عشرة بالمائة فى الدول النامية. وهناك دول عربية حصلت المرأة فيها على حق الانتخاب والترشيح و لكنها غير موجودة فى هذه المؤسسات. ولا يوجد أى مؤسسة نيابية فى الوطن العربى ترأسها امرأة وهناك نائبة واحدة لرئيس مجلس الشعب فى مصر.

يتضح مما سبق ضعف تمثيل المرأة فى المؤسسات النيابية والتشريعية فى الوطن العربى بشكل عام من حيث الحجم والمستوى .وينطبق هذا الكلام على المجالس المحلية حيث تشغل المرأة نسبة ضئيلة جدا من المقاعد فى هذه المجالس ولم تصل فى أى دولة عربية إلى منصب المحافظ أو رئيسة لاى مستوى من المجالس. وهناك عوامل عديدة تؤدى إلى ضعف تمثيلها منها ما يتصل بالثقافة العامة وغياب المهارات السياسية لدى المرأة وعدم مساندة الاحزاب لها وقلة الموارد المالية اللازمة لخوض الانتخابات وغيرها من العوامل.

ولاشك أن وضع المرأة بهذا الشكل فى المؤسسة التشريعية يجعل من الصعب تعديل القوانين الموجودة فى الدول العربية التى لاتزال تمارس التمييز ضد المرأة.

المرأة فى المؤسسة القضائية :

مع الأخذ فى الاعتبار الاختلاف بين الدول العربية بالنسبة للمؤسسة القضائية بها فقد بدأ اشتغال المرأة بالقضاء فى زمن مبكر فى بعض الدول العربية فى حين لاتزال بعض الدول تحرم المرأة من الجلوس فى كرسى القاضى. هناك تسع دول فقط تصل المرأة فيها إلى منصب القاضى هى المغرب وتونس والجزائر ولبنان والعراق وسوريا والأردن والسودان واليمن أما مصر فقد عينت سيدة فى المحكمة الدستورية العليا ولكنها تقضى بين القوانين وليس بين الناس. وكانت المغرب من أولى الدول العربية التى عملت فيها النساء قاضيات منذ عام 1959ويصل عددهن حاليا إلى 442 قاضية أى بنسبة 50 فى المائة تقريبا من مجموع القضاة بالدولة. ووصلت النسبة بتونس إلى 22.5 بالمائة وسوريا إلى 11 بالمائة وتشغل امرأة منصب النائب العام بسوريا وهى عضوة أيضا بالمجلس الاعلى للقضاء. وهناك 76 قاضية بالسودان يعمل بعضهن بالمحكمة العليا الاتحادية وتشغل امرأة منصب رئيس محكمة الاستئناف بالخرطوم. وفى دول أخرى لم تصل المرأة إلى كرسى القاضى الا حديثا مثل اليمن والأردن وساعدت الحكومة على استقرار وضع المرأة كقاضية فى بعض الدول العربية وذلك بإصدار القرارات التى تضمن الحياد عند إجراء مسابقات اختيار القضاة واعتبار الكفاءة المعيار الأساسى.

وبالرغم من أتفاق العلماء علي عدم وجود ما يمنع من وصول المرأة إلى منصب القاضى فى الشريعة وبالرغم من خلو دساتير الدول العربية وقوانينها من نصوص تمنع تولى المرأة القضاء إلا أنه لايزال هناك مقاومة شديدة لتوليها هذا المنصب فى باقى الدول العربية ومن بينها مصر .

المؤسسة التنفيذية :

لاتزال مشاركة المرأة العربية فى المستويات العليا للمؤسسة التنفيذية متدنية بمعدل وزيرة أو وزيرتين على الاكثر فى كل دولة. وقد بقيت المرأة لفترة طويلة تختص بوزارة الشئون الاجتماعية ثم تولت حديثا وزارات أخرى كالتخطيط فى الأردن والثقافة والتعليم العالى فى سوريا والإعلام فى ليبيا والبحث العلمى وشئون البيئة والتعاون الدولى فى مصر.

وعلى مستوى وكالة الوزارة أو رئاسة إدارات يزداد العدد فى بعض البلاد كمصر ويقل فى بلاد أخرى . وإذا كانت الحكومة فى الدول العربية هى التى تستخدم أكبر عدد من النساء فإن نسبة من يشغلن مناصب عليا فى وظائف الحكومة إلى إجمالى المشتغلات يظل ضعيفا للغاية. وجدير بالذكر هنا أنه قد وصلت امراة عربية واحدة إلى منصب وزيرة دولة للتعاون الدولى إلا أن هناك عدد من النساء العربيات يشغلن منصب سفيرة لبلادهن بالخارج ونسبتهن مرتفعة فى بعض الدول العربية. ولما كان شغل المناصب العليا بالحكومة يتم بالإختيار فان العوامل الثقافية تلعب دورا هاما فى حجب هذه المناصب عن المرأة كما ان مسئوليات المرأة المتعددة داخل وخارج المنزل تجعل من الصعب عليها أحيانا الاستفادة بالبرامج التدريبية التى تؤهلها للترقى لتلك المناصب.

وهناك نسبة كبيرة من النساء يعملن بالتدريس فى الجامعات بالدول العربية وغالبية هذه الجامعات حكومية ولم تشغل إلا امرأة واحدة حتى الآن منصب مديرة لجامعة علما بان شغل هذا المنصب يتم بالتعيين من وزير التعليم العالى وليس بالانتخابات .ولكن هناك عميدات لكليات الآداب والفنون والإعلام والصحة العامة و التربيةوالآثار.

هناك بجانب المؤسسات الحكومية الرسمية التى تشترك فى إدارة شئون المجتمع والدولة مباشرة مؤسسات أخرى حكومية تشترك بطريقة غير مباشرة فى إدارة شئون المجتمع ومن أهمها المؤسسة الإعلامية بقنواتها المختلفة. ولاشك أن الدور الذى تلعبه هذه المؤسسة يزداد قوة مع الثورة التى تحدث فى المعلومات وسهولة نقلها وتدفقها .وبالرغم من العدد الكبير للنساء العاملات فى هذه المؤسسة إلا أن الشكوى شديدة من الصورة التى تعكسها للمراة فى الدول العربية ومن غياب أى سياسة لتغيير ثقافة أو ذهنية التميز ضد المرأة السائدة بشكل أو بأخر فى المجتمع. وفى مصر على وجه الخصوص وصلت المرأة إلى المستويات العليا للإدارة بجهازى التليفزيون والإذاعة إلا أن هناك حاجة لسياسة إعلامية للتأثير فى توجهات هذه الأجهزة بالشكل المطلوب.

ويثير وضع المؤسسة الدينية فى عملية إدارة شئون المجتمع والدولة كثير من التساؤل. فالأزهر مثلا جزء من المؤسسة الحاكمة وكذلك دار الافتاء بمصر وربما الكنيسة القبطية. ولهذه المؤسسات دور فى إسباغ الشرعية على سياسات وقررات وتوجهات مؤسسات إدارة شئون المجتمع والدولة. ولها مواقف بالنسبة لقضايا معينة تأخذها الدولة فى الاعتبار بالنسبة لقضايا عامة ولقضايا المرأة بشكل خاص. وبالرغم من إنصاف الإسلام للمرأة والإصرار على ذلك فى الخطاب الدينى فى المناسبات المختلفة إلا أن هناك ميل لتفسير الشريعة أحيانا كثيرة وشرحها بشكل يحد من حقها فى المشاركة فى إدارة شئون المجتمع. وهناك قوى دينية متمثلة فى الجماعات الاسلامية المعروفة بتصوراتها لدور المرأة ومن الصعب معرفة ما إذا كانت المؤسسة الدينية الرسمية تختلف وتتناقض مع هذه الجماعات أو تتفق معها فيما يخص قضية المرأة.

وبالرغم من وجود مسلمات يقمن بالوعظ للسيدات فى المساجد والمنازل إلا أن الخطاب الدينى الرسمى يوجه دائما بواسطة رجال الدين من خلال قنوات الإعلام ومن فوق منابر المساجد وفى الندوات العامة ذلك لأن المؤسسة الدينية ذكورية لا مشاركة حقيقية للمرأة فى ممارستها لشئون المجتمع من خلال هذه المؤسسة.

المرأة فى القطاع الخاص :

تدل البيانات المتاحة عن عمالة النساء فى الوطن العربى على انخفاض معدلات مساهمتهن فى الأنشطة الاقتصادية بشكل عام مع الأخذ فى الاعتبار عدم دقة هذه البيانات خصوصا فيما يتعلق بمساهمة المرأة فى القطاع غير الرسمى ونشاطها الخاص برعاية الاسرة والعمل فى المزارع وغيرها من الوظائف التى لا ينتج عنها خدمات قابلة للقياس .أما بالنسبة للقطاع الخاص فيرى أصحاب الأعمال أن هناك مشكلات كثيرة متعلقة بتوظيف النساء منها تركهن العمل بعد الزواج والإنجاب ومنها تكبد العمل تكاليف معينة مثل إجازات الامومة ورعاية الأطفال .

ومن الصعب تقدير مساهمة المرأة العربية فى القطاع الاقتصادى بشكل دقيق نظرا لاشتغال الكثير منهن فى القطاع غير الرسمى الذى لا توجد إحصائيات واضحة عنه .وبالرغم من ذلك فهناك بعض الأرقام التى يمكن من خلالها التعرف على وضع المرأة فى القطاع الخاص بشكل عام.

ولاتزال صاحبات الاعمال تعملن فى المشروعات الصغيرة فقليل منها ذات إنتاج كبير وملموس وكثير منها يقع ، كما سبق القول ضمن القطاع غير الرسمى.

وهناك كتابات عديدة تشير إلى أن سياسات الخصخصة والاستغناء عن العمالة الزائدة سيؤثر بشكل سلبى على عمالة النساء فى القطاع الخاص وبالتالى إلى غياب أكبر لهن فى إدارة شئون المجتمع من خلال هذا القطاع .

المرأة في مؤسسات المجتمع المدني

تختلف الدول العربية بالنسبة لوجود أحزاب سياسية بها وتتضاءل البيانات المتاحة عن وضع المرأة في هذه الأحزاب. إلا أنه يمكن القول بصفة عامة أن المجتمع العربي لا يزال يستبعد المرأة من الساحة السياسية إلي حد كبير ولا يسمح لها برئاسة حزب الحكومة أو الأحزاب المعارضة وتنعكس نظرة الأحزاب لدور المرأة السياسي بشكل واضح في العمليات الانتخابية حيث تحجم كل الأحزاب عن ترشيح عدد مناسب من العضوات ومساندتهن للوصول إلي المقاعد في المجالس النيابية.

لذا نجد الموقف الضعيف للمرأة العربية في هذه المجالس كما هو موضح سابقًا عن المؤسسات النيابية. أما بالنسبة للجمعيات الأهلية كجزء من المجتمع المدني فتشهد حاليًا تطورات سريعة من حيث الحجم والنوعية بحيث وصل عددها إلي حوالي الضعف في بعض الدول العربية إذ تقدر حاليًا بحوالي مائة وعشرين ألف جمعية. ويختلف طبيعة نشاط هذه الجمعيات حيث يختص البعض منها بتقديم نشاط خدمي في حين يركز البعض الأخر علي عمليات التنوير والمطالبة بحقوق الإنسان. وقد نشطت الجمعيات الأهلية في الوطن العربي بشكل كبير في الإعداد للمؤتمرات الدولية التي عقدت في التسعينات وخاصة مؤتمري السكان والتنمية بالقاهرة ومؤتمر المرأة في بكين. وكان موقف الجمعيات الأهلية أكثر تقدماً بالنسبة لقضايا المرأة من موقف الكثير من الحكومات العربية في كلا المؤتمرين.. وتشترك المرأة في عضوية هذه الجمعيات بحجم وعدد كبير وتشارك الرجل في عضوية مجلس إدارتها وترأس المجلس في عدد لا يستهان به من الجمعيات. وقد بدأت الحكومات العربية تأخذ هذه الجمعيات في الاعتبار خاصةً في ضوء اهتمام المجتمع الدولي بها ومساندته المالية لها. إلا أن العلاقة بين الحكومة والجمعيات لا يزال يشوبه عدم الثقة أحيانا من الجانبين كما لا تزال الجمعيات تلاقي صعوبات في الاعتماد علي النفس من حيث التمويل. وبخلاف عدد قليل من الدول العربية تستبعد الحكومة الجمعيات من عملية إعداد التقارير الخاصة بالمرأة وغيرها من القضايا والتي تقدم للجهات الدولية.

وتظل مشاركة المرأة العربية في النقابات العمالية والمهنية ضعيفة في الدول التي تسمح بهذه النقابات ومن الصعب تقدير مدي هذه المشاركة بدقة نظراً لعدم توافر البيانات اللازمة.

يوضح هذا وضع المرأة في مؤسسات إدارة شئون المجتمع والدولة و هو وضع ضعيف لا يسمح لها بالمشاركة الحقيقية في عملية إدارة شئون المجتمع سواء من جانب الحكومة أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني. ويمكن القول أن مصادر النفوذ الأساسية لأي جماعة في المجتمع هي حجم هذه الجماعة ومدة تنظيمها والموارد التي تملكها.

تملك المرأة العربية المصدر الأول للنفوذ وهو الحجم في المجتمع إذ تدل الإحصائيات علي أن النساء يشكلن نصف سكان الوطن العربي تقريباً مع بعض الاختلاف بين بلدانه.أما من الناحية التنظيمية فهناك عدد من التنظيمات النسائية في بعض الدول العربية باستثناء عدد قليل منها إلا أن هذه التنظيمات لا تملك نفوذاً حقيقياً تستطيع به فرض وجودها في مؤسسات إدارة شئون الحكم وذلك لعدة أسباب منها عدم استقلالها السياسي والمادي. كذلك لا تستخدم النساء العضوات في الأحزاب والنقابات هذه التنظيمات العامة للمجتمع المدني في المطالبة بحقوقهن بشكل فعال أو الدخول في مناورات قوية مع الحكومة أو القطاع الخاص لهذا الغرض. وتشهد المرأة بعض النفوذ من خلال الشبكات التي كونتها الجمعيات الأهلية. وبالنسبة للموارد التي تملكها المرأة العربية وأهمها الموارد المادية فلا تتوفر بيانات ودراسات وافية تحدد مدي اتساع الفقر بين الإناث العربيات ولا يوجد اتفاق عربي علي تحديد حد الفقر بدرجاته.

وتقول بعض التقارير أن ما يسمي تأنيث ظاهرة الفقر منتشرة في الوطن العربي. وهناك عوامل عدة ترتبط بالمشكلة بشكل مباشر مثل التعليم والعمل والذهنية العربية السائدة وغير المباشرة، مثل الأعراف والتقاليد ونظام الإرث وهناك أيضا عوامل متعلقة بالأسباب الأسرية وعدم توفر الخدمات المساعدة للتوفيق بين مسئوليات وأدوار الأسرة والعمل. ومن العوامل ما هو متصل بسياسات وإجراءات المؤسسات المالية بالنسبة للقروض والائتمان.

وملخص القول أن المرأة العربية لا تملك من النفوذ القدر الذي يمكنها من فرض وجودها في المؤسسات التي تدير شئون المجتمع والدولة. ولذا لا تؤخذ مصالحها في الاعتبار بالمساواة مع مصالح الرجل في عملية الإدارة لغيابها عن المشاركة في اتخاذ القرارات التي تضعها تلك المؤسسات.

ويجب التأكيد هنا أنه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، إجراء تعديل جذري في وضع المرأة العربية لكي تبني قاعدة من النفوذ تمكنها من المشاركة الحقيقية الفعالة في عملية إدارة شئون المجتمع والدولة دون اتخاذ سياسات عامة للمجتمع ككل تربط بين عملية إدارة شئون المجتمع والدولة والتنمية المتواصلة والقضاء على الفقر بحيث تكون هذه التنمية مزدهرة ومستدامة ومقرونة بازدياد في معدلات النمو بعدالة توزيع عوائدها وبزيادة الأجور والإنتاجية للفقراء وذوي الدخل المحدود. كما لا تسمح آليات السوق والكوكبة والخصخصة أن تقلص من دور الدولة إلى الحد الذي يصيب المجتمع بالتخلخل والبطالة والتهميش. بل يجب أن تهدف السياسات إلى إيجاد التوازن بين الكوكبة والحفاظ على إستقرار البيئة الاجتماعية والاقتصادية المحلية بحيث يتوافر معها الأمن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للناس خاصة الفئات الضعيفة في المجتمع . وفي ضوء الاتجاه العالمي نحو التكتلات الإقليمية يصبح هناك حاجة إلى تكامل عربي بين هذه السياسات القطرية . هذه السياسات تشكل الإطار اللازم للوصول إلى السيناريو المستهدف إذ لا يمكن التعامل مع القضية المرأة منفصلة عن قضايا كل دولة عربية أو قضايا الوطن العربي ككل.

فإذا أخذنا ذلك في الإعتبار وإذا كان السيناريو المستهدف يعني تمكين المرأة من بناء قاعدة من النفوذ تمكنها من التواجد في مؤسسات إدارة شئون المجتمع والدولة والمشاركة في تلك الإدارة بشكل فعال فأن ذلك يتطلب بشكل أساسي أن تقوم الحكومات بالاتى :

1-المصادقة على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة لمن لم يصادق عليها حتى الآن . والنظر فى رفع التحفظات التى وضعتها بعض الدول التى صادقت على الاتفاقية وخاصة البنود التى تتعارض مع روح الإتفاقية .
2-تنقيح التشريعات التى تتعارض مع دساتير الدول العربية وكلها تنص على المساواة وتنقيتها من التمييز ضد المرأة .
3-إعطاء تعليم الفتاة أولوية والقضاء على الأمية ومراجعة الكتب المدرسية للتأكد من تقديمها صورة إيجابية متطورة عن أدوار المرأة .
4- تخصيص نسبة معينة لا تقل عن ثلث المقاعد فى المجالس النيابية إعتمادا على ما جاء فى الإتفاقيات الدولية من إجازة ذلك وتشجيع الأحزاب السياسية على زيادة عدد العضوات بها وتهيئة نسبة منهن للترشيح للإنتخابات ومساعدتهن على خوض المعركة اللإنتخابية .
5-إتاحة الفرصة للقيادات النسائية لتولى المناصب القيادية التى لا تزال مغلقة فى بعض البلاد مثل وظيفة القاضى والمحافظ ومدير الجامعة .
6-التأثير فى الخطاب الدينى من خلال وزارت الأوقاف لكى يتمشى مع سياسات الدولة المستنيرة بالنسبة لقضايا المرأة .
7-وضع سياسة إعلامية تساند ما تقوم به الحكومات من جهد لمساندة المرأة على ممارسسة حقوقها الإنسانية .
8-دعم الآليات الخاصة برسم السياسة والتنسيق والمتابعة والتقويم فى مجال قضايا المرأة وتوضيح التكامل بين دور الحكومة ودور الجمعيات الأهلية فى هذا المجال .

ويتطلب تمكين المرأة أيضا من التواجد والمشاركة فى إدارة شئون المجتمع والدولة وجود حركة نسائية قوية على مستوى كل دولة وعلى مستوى الوطن العربى ككل .
يمكن من خلال هذه الحركة تنظيم صفوف النساء بحيث يتحول عددهن إلى مصدر قوة ونفوذ يمكن اتساعه باستمرار. فالتاريخ ملىء بوصف كفاح الجماعات المختلفة في المجتمعات المختلفة التي استطاعت بقوة التنظيم تغيير ثقافة المجتمع وبنيانه. وذلك أن التغيير الحقيقي في مركز أية جماعة لا يحدث كمنحة أو هبة من جماعات المجتمع الأخرى. وإذا ما حدث بهذه الصورة فإن هذه المنحة يمكن أن تسترد في زمان لاحق . أما الحقوق التي تأتي نتيجة للجهود التي تبذلها الجماعات لكى تنالها فتبقى وتصان وتستخدم بعقلانية وفعالية . ويحمي هذه الحقوق من بذل الجهد في سبيلها وتخشى عليها من الضياع فتستخدمها بالطريق السليم . لذا فإن الامر يحتاج إلى تنظيم صفوف المرأة من خلال حركة تتضمن رسالة معينة تؤمن بها جماعات النساء التي تنضم إليها وتكافح في سبيلها فتعمل نساء كل دولة عربية في ارتباط بعيداً عن التفرق و العمل الفردي.

ولقيام هذه الحركة النسائية يجب أن تتوفر الشروط التالية :
1 – وجود هدف عام مشترك .
2 – شعور وإيمان واستعداد للمشاركة بين أعداد النساء والجماعات .
3 – معايير وقواعد داخل الحركة .
4 – رصد وتقييم مستمر للعمل لأنشطة الحركة وتقدمها وللعلاقات داخلها في كل دولة عربية وعلاقة واضحة بين الحركة على المستوى القطري والحركة على المستوى العربى والحركات المماثلة خارج الوطن العربي .

ويجب الاشارة هنا إلى إن استخدامنا للمؤنث هنا لا يعني أن الحركة لا تضم رجالا يؤمنون بأهدافها ومستعدين للأشتراك في جهودها . فهناك قيادات من الرجال تؤمن بحقوق المرأة ومن المفيد ضم جهدهم، لكن يجب أن تظل النساء هي الأغلبية بالنسبة للعضوية وللقيادة لأن الرجل مهما كان مؤمنا بالحركة ينقصه

الشعور بالمعاناة الذي تختص به المرأة . هذا دون إغفال أنه صاحب مصلحة حقيقية في تغيير الوضع وفي إفساح مجال المشاركة للمرأة في إدارة شئون المجتمع والدولة.

ومن الواضح أن مثل هذه الحركة النسائية لن تبدأ في كل الدول العربية في نفس الوقت إذ يختلف الموقف الراهن بالنسبة للمقومات المطلوبة من بلد لأخر. ومن الممكن أن تأخذ المبادرة في بدء الحركة إحدى الشبكات الموجودة حاليا في بعض الدول أو مجموعة من هذه الشبكات أو التنظيم النسائي الموجود في دول أخرى ولعل تحديد الهدف العام المشترك هو أهم مكونات الحركة النسائية ويستحسن أن يكون مصاغا بشكل مبسط وسهل القبول على أن تترك التفاصيل الاجرائية فيما بعد. ذلك لأن صياغة الهدف بشكل تفصيلي إجرائي غالبا ما يثير الخلاف فتصاب الحركة بالنكسة منذ بدايتها. ومن المهم أن يصاغ الهدف بشكل يصعب نقده من خارج الحركة وأن ينطبق على احتياجات المرأة من مختلف البيئات الجغرافية ومن مختلفة الطبقات الاجتماعية كما وأنه يتفق والأهداف العامة للمجتمع ككل. ومتى بدأت الحركة واختارت لها هدفا فإنها تضع معايير خاصة تكون أساسا للعلاقات بين من ينتمي اليها من قيادات واتباع وبحيث تقوى هذه المعايير من الشعور بالانتماء للحركة.

وقد تضم الحركة عضوية غير نشطةإلا أنه يجب أن يكون هناك مجموعات كبيرة من المنضمات والمنضمين النشطاء الذين لديهم استعداد لبذل الجهد في سبيل الحركة. ومن الخطأ تصور بدء الحركة بقيادة عدد محدود من السيدات تحملن كل العبء بل الأصح أن تكون هناك مجموعة قيادية منذ البداية تضم صاحبات الشخصية القوية (Charismatic) من المفكرات والإداريات ومن التخصصات المختلفة. ذلك لأن الامر يتطلب مهارات متعددة تتكامل مع بعضها و تتمكن من قيادة الحركة وتنظيمها وتوجيهها كما أن الاشتراك في الحركة يختلف من حيث نوع الارتباط ومداه ونوع الجهد أو العطاء الذي يبذل في سبيل تحقيق أهدافها. إلا أن هناك حد أدنى للأشتراك هو الموافقة والإيمان بأهداف الحركة ومساندتها على الأقل على المستوى الفكري واللفظي.

متى نشطت الحركة ووسعت قاعدتها استطاعت أن تجعل خطة العمل التي تضعها الدولة بمؤسساتها الحكومية والأهلية موضع التنفيذ وأن تكون العين الساهرة على استمرار المسيرة حتى تحصل المرأة على جميع حقوقها الإنسانية المنصوص عليها في الدساتير القطرية والدولية. وحينما تتكون عدة حركات نسائية قطرية لها قياداتها في كل دولة تتضم هذه الحركات وقيادتها في حركة نسائية على مستوى الوطن العربي . قد يبدو ذلك حلما ولكن يبدأ التغيير الحقيقي دائما بحلم من المستطاع تحقيقه.

قضايا المرأة

- هناك أزمة داخل الأسرة العربية نتيجة للتغيير في دور المرأة دون أن تقوم الدولة بتوفير الخدمات المناسبة والضرورية لمساندة التغير الذي حدث في دور المرأة مما يستدعي مناقشة القضية داخل إطار عريض يتناول دور الحكومة ودور الجمعيات الأهلية في مساندة التطور الذي حدث والحفاظ علي كيان الأسرة.
- هناك حاجة إلي إطار فكري ونظري جديد لمعالجة قضايا المرأة يتفادى وضع المرأة والرجل في موقع صراع.
- بالرغم من وجود قضايا عامة تخص المرأة عامة إلا أن هناك قضايا خاصة ومختلفة لبعض فئات وقطاعات النساء مثل الطفلة والمرأة المسنة والمرأة الفقيرة والمرأة المهاجرة..الخ.

- تعتبر نسبة مشاركة المرأة العربية في المجال السياسي متدنية إلي حد كبير حتى بالمقارنة بالدول النامية الأخرى.
- لا تزال نسبة الأمية بين النساء عالية في بعض الدول العربية بالرغم من أهمية تعليم المرأة وعلاقته بمؤشرات أخرى هامة مثل وفيات الأطفال وحجم الأسرة ومستوى معيشة العائلة. وهناك بعض نماذج ناجحة في مجال تعليم الفتيات مثل الفصل الواحد يمكن تعميمها خاصة في المناطق الهامشية والريفية والصحراوية.
- لا يزال هناك بعض الدول العربية لم تصادق علي الاتفاقية الدولية لإلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كذلك هناك بعض الدول التي صادقت علي الاتفاقية لها تحفظات لا تتفق مع روح الاتفاقية.
- يحتاج المجتمع إلي التخلص من بعض العادات والتقاليد السلبية ويمكن للجمعيات الأهلية القيام بدور هام في هذا السبيل بجانب الإعلام بقنواته المختلفة.
- لا تزال بعض القوانين تميز بين الجنسين مما يحتاج لمراجعة وتعديل لهذه القوانين.
- هناك نسبة عالية من الأسر التي تعولها امرأة في بعض الدول العربية وتحتاج المرأة في هذه الأسر إلي خدمات اجتماعية واقتصادية مناسبة.